

الفعل

تعريفه وأقسامه وأبوابه

وشأنه في التعبير

- ٢ -

صلاح الدين الزعبلاني

تقدم الكلام في العدد السابق من المجلة على الفعل (تعريفه وأقسامه وأبوابه) ، فعرفت الفعل بالمثل وبدلالتيسر الحدث والزمن ، كما عرفت بشأنه في الاسناد وبعلاماته ، وأضفت الى ذلك الكلام على أزمنة الفعل : الماضي والمضارع والأمر ، وعلى الفعل الدائم ، ثم انتهيت الى أبواب الفعل والقياس في بعضها ، والغلاف بين اطلاق هذا القياس وقصره على ما لم ينسجم .

وها نحن أولاء نتابع البحث في قياس أبواب الفعل : قياس المتعدي واللازم ، وقياس ما كان ثانيه أو ثالثه من حروف العلق ، وما جاء مضاعفاً أو كان من أفعال المغالبة ، ثم نغتم الفصل بالكلام على شأن الفعل في التعبير فنأخذ منه بنصيب ، استيفاء للبحث واستجماعاً لأصوله .

ميز قياس الفعل المتعدي من اللازم

في مضارع فَعَلَ المفتوح العين

فرّق جماعة في قياس مضارع (فَعَلَ) بفتح العين ، بين المتعدي واللازم من الأفعال ، فجعلوا (يفعلُ) بالضم قياساً لللازم و (يفعلُ) بالكسر قياساً للمتعدي . قال ابن جني في (المحاسب - ٢٨١ / ١) : « ومن ذلك قراءة الأشهب المقيلي : فاجنح لها ، بضم التnoon ، - الأنفال / ٤٢ - قال أبو الفتح : حكى سيبويه جنح بفتح بالضم ، وهو في طريق ركذ يركذ وقعد يقعد وسفل يسفل ، بضم عين مضارعها ، في قربها ومعناها . ويؤيد ذلك أيضاً ضرب من القياس وهو أن جنح غير متعد ، وغير المتعدي الضم أقيس فيه من الكسر ، فقعد يقعد أقيس من جلس يجلس ، وذلك أن يفعل بالضم باب

لماضيه فعل بالضم نحو شرف يشرف • ثم الحق به قعد • وباب يفعل بالكسر باب لما
يتمدى نحو ضرب يضرب بالكسر ، فـضرب يضرب إذا أقيس من قتل يقتل ، كما أن قعد
يقعد أقيس من جلس يجلس ، وقد تقصيت هذا الفريق في كتابي المنصف - ص ١ /
١٥٨ - وما بعدها • وأكد ابن جنى مذهبه هذا في الخصائص أيضاً (٣٨٥ / ١ - ط
/ ١٩١٣) •

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (١٥٣ / ٧) : « وقيل إن الأصل في مضارع
المتدي الكسر نحو يضرب ، وأن الأصل في مضارع غير المتدي الضم نحو سكت سكت
وقعد يقعد ، هذا هو مقتضى القياس » • ثم استدرك فقال : « إلا أنهما قد يتداخلان
فيجيء هذا في هذا ، وربما تعاقبا على الفعل الواحد نحو عرش يمرش بالكسر ويمرش
بالضم ، وهكذا يمكن بالكسر ويمكن بالضم ، وقد قرئ بهما » •

ما يستعجب الأخذ به من قياس مضارع فعل المفتوح العين إذا كان متعدياً أو لازماً

ويمكن أن يقال بعدما تقدم من الكشف عن مختلف المذاهب في قياس مضارع فعل
المفتوح العين أن المستعجب أن ينظر إلى المضارع فإذا حرف فيه الكسر أو الضم أخذ به
سماعاً ، على أن يضاف إلى هذا وجه من القياس •

تقول قتله يقتله بالضم لأنه السماع وتضيف إليه يقتله بالكسر لأنه قياس المتعدي
فيكون للفعل وجهان : سماعي بالضم وقياسي بالكسر • وتقول جلس بالكسر لأنه السماع
وتضيف إليه يجلس بالضم لأنه قياس اللازم ، فيكون لمضارع جلس وجهان : سماعي بالكسر
وقياسي بالضم • وكلما صح في الفعل وجهان سماعي وقياسي ، كان الوجه الذي قضى به
السماع هو الأولي ، ولا يعد الأخذ بالوجه الآخر مخطئاً •

فإذا طابق القياس السماع كان للفعل وجه واحد لا يتجاوز • تقول سجد يسجد
بالضم وحده لأنه السماع فيه ، وهو القياس كذلك للزوم الفعل • وهكذا خرج يخرج
فليس فيه إلا الضم • وتقول ضرب يضرب بالكسر وحده لأنه السماع ، وهو القياس
أيضاً للمتدي • وكذلك كسر فليس فيه إلا الكسر لأنه السماع ، وهو القياس
للمتدي •

وقد شاع على السنة الكتاب قولهم (يمدّر) بالضم ، وتمتّبهم في ذلك الأستاذ
محمد المدناني ، في معجم الأخطاء الشائعة ، واعتدّ الصواب (يمدّر) بالكسر • أقول
القياس في هذا الكسر لمتديّه ، وقد اقتصر على الكسر الجوهري في الصحاح • ولكن سُمع
الضم أيضاً • قال ابن سيده في المنصص (٨١ / ١٣) : « عذرته أعذره بالكسر وأعذره
بالضم عذراً أو معذرة بكسر الدال ومعذرة بفتحها ، حكاه سيبويه » • وجاء في القاموس

واللسان نحو من ذلك ثبت بذلك صواب قولك (يعضه) بالضم ، لورود السماع به ،
وان رجع عليه الكسر لأنه السماع والقياس .

وثمة (حشره) فقد جاء مضارعه بالكسر فقيـل (يحشره) ، وبالضم فقيـل
(يحشـره) . ففي الصحاح : « وحشرت الناس أحشـرهم بالكسر وأحشـرهم بالضم حشراً
جمعتهم ، ومنه يوم الحشر » . وفي المختار : « حشرت الناس جمعتهم وبابه ضرب ونصر
ومنه يوم الحشر » . وجاء في التنزيل « يوم يحشرهم جميعاً - الأنعام / ١٢٨ » بضم الشين ،
وقرأ بضم بكسرهما . وذكر ابن عطية أن ذلك ، أي الكسر ، قليل في الاستعمال قوي في
القياس لأن يفعل بكسر العين في المتعمدي أقيس من يفعل بضم العين ، وقد عقب على
ذلك أبو حيان الأندلسي بأنه فعل المتعمدي ، الصحيح جميع حروفه ، إذا لم يكن للمبالغة
ولا حلقى عين ولا لام ، فإنه جاء على يفعل بالكسر ويفعل بالضم كثيراً ، فإن شهر أحد
الاستعمالين اتبع والا فالغيار ، حتى أن بعض أصحابنا خير فيهما ضمّاً للكلمة أم لم يسمعا .

وعلى ذلك ثمة مذاهب ثلاثة : مذهب ابن عطية القائل بقياس الكسر في المتعمدي ،
والضم في اللازم إذا لم يخالفهما سماع ، ويستنبط منه أنه إذا خالفهما سماع ضم إليه
القياس بضم العين في لازمه وكسرهما في متعديه وهو ما رأينا الأخذ به . وابن عطية هذا هو
عبدالحق بن غالب . ابن عطية المعاري الفرناطي - (٤٨١ - ٥٤١ هـ) العالم المشارف في الفقه
والحديث والتفسير والنحو واللغة وصاحب الجامع المحرر والصحيح الوجيز في تفسير
الكتاب العزيز ومذهب أبي حيان الأخذ بالسماع ، فإذا لم يعرف تساوى الوجهان في
المضارع عامة . وأبو حيان هذا هو أبو عبد الله . . . ابن حيان الأندلسي الفرناطي (٦٥٤ -
٧٤٥) العالم المشارف صاحب التفسير المسمى بالبحر المحيط وشرح التسهيل
والإرتشاف .

ومذهب ثالث في الأخذ بقياس الوجهين جميعاً عرف في المضارع السماع أم لم يعرف .
وقد وطأ للأخذ بالمذهب الأول جماعة منهم ابن جنـي ، كما تقدم . قال ابن جنـي في
الخصائص (٣٨٥ / ١) : « وأنا أرى أن يفعل بالضم فيما ماضيه فعل غير المتعمدي أقيس
من يفعل بالكسر ، فـضرب يضرب إذا أقيس من قتل يقتل ، وقعد يقعد أقيس من جلس
يجلس ، وحلل ذلك فقال : « وذلك أن يفعل بالضم إنما هي في الأصل لما لا يتعدى نحو
كرم يكرم ، على ما شرحنا من حالها ، فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعمدي فيما
ماضيه فعل أولى وأقيس . » .

قياس مضارع فعل المفتوح العين

إذا تعاقب على الفعل الواحد التعمدي واللزوم

إذا اتفق لفعل أن يأتي لازماً ومتعدياً ، ويحيى مضارعه مضموم العين ومكسوراً ،
فالضم لل لازم والكسر للمتعمدي ، هذا قياساً ما وطأ له ابن جنـي . قال ابن جنـي في المحتسب
(٩٢ / ١) : « قد بينا في كتابنا المنصف ، وهو تفسير تصريف أبي عثمان ، أن باب فعل

المفتوح العين المتعدي أن يجيء على يفعل مكسور العين كضرب يضرب وحبس يحبس ، وباب فعل المفتوح العين غير المتعدي أن يكون يفعل مضوم العين كقعد يقعد وخرج يخرج ، وانهما يتداخلان فيجيء هذا في هذا ، كقتل يقتل بالضم وجلس يجلس بالكسر ، إلا أن الباب ومجرى القياس على ما قدمناه . فهبط يهبط بالضم على هذا ، أقوى قياساً من يهبط بالكسر ، فهو كسقط يسقط ، لأن هبط غير متعد في غالب الأمر كسقط . ومضى ابن جني في تفسير قوله تعالى « وإن منها لما يهبط من خشية الله - البقرة / ٧٤ » فقال : « وقد ذهب في هذا الموضع ، إلى أن هبط هنا متعد . وقد جاء هبطه متعدياً كما ترى . قال :

ما راعني إلا جناح هابطاً على البيوت قوطه الغلابط

- جناح اسم راع ، والقوط : القطيع من الغنم ، والملاط جمع غلبطة : القطيع لا يقل عن خمسين - وأعمله في القوط . فعلى هذا نقول : هبط الشيء وهبطته ، وهلك الشيء وهلكته وإذا كانت كذلك وكانت هبط هنا قد تكون متعدية فقراءة الجماعة لما يهبط بكسر الباء أقوى قياساً من يهبط بالضم ، لأن معناه لما يهبط مبصره ويحطه من خشية الله . ومن ذهب فيه إلى أن يهبط غير متعد فكأنه قال : وإن منها ما لو هبط شيء غير ناطق من خشية الله لهبط هو ، لأن غير الناطق تصح منه هذه الخشية .

أقول إذا عدنا إلى تمام الآية : « وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء وإن منها لما يهبط من خشية الله وما الله بغافل عما تعملون » وجدنا أن (يهبط) في الآية قد جاء بالكسر ، وقرئ بالضم أيضاً . ومعنى الآية « أن الحجارة تتأثر وتتفعل ، فإن منها ما يشقق فيقع منه الماء وتتفجر منه الأنهار ، ومنها ما يتردى من أعلى الجبل انقياداً لما أراد الله تعالى به . وقلوب هؤلاء لا تتأثر ولا تنفعل عن أمره تعالى . والتفجر التفتح بسمعة وكثرة ، والخشية مجاز من الانقياد . » كما قاله البيضاوي في تفسيره .

وهكذا حاول ابن جني ، فيما تقدم من كلامه في المحتسب (٩٢/١) ، أن يصرف القول إلى أن قراءة (يهبط) في الآية بالكسر إنما تنم على تعدّي الفعل ، وبالضم على لزومه . فإذا صح قياس ابن جني هذا في فعل المفتوح العين ، مما تماقب عليه اللزوم والتعدي وسع في مستقبله الضم والكسر ، خص الكسر بمستقبل المتعدي منه ، والضم بمستقبل غير المتعدي . ومن هذا قولك هدر الدم فإنه من بابي ضرب وقتل ، وهو يتعدى ولا يتعدى ، فالكسر لمستقبل المتعدي والضم لمستقبل غير المتعدي ، فإذا سمع في الفعل الكسر وحده كنزف أضيف الضم إلى مضارع اللازم منه . أو سمع الضم وحده كنقص الشيء أو قطر الدم أضيف الكسر إلى المتعدي .

□ نص المعاجم فيما جاء مضارعه بالكسر والضم وكان متعديا ولازما

درجت المعاجم على الأخذ بما ثبت لهما بالرواية والاقتصار عليه . ففي مادة (هبط) ذكر الصحاح أوزان مصدره لازما ومتعديا وسكت عن باب الفعل فلم يشير الى حركة العين في مضارعه ، وقد اعتاد أن يشير الى ذلك غالباً حين يصح في مضارع الفعل الكسر والضم اذ قال مثلاً عكفه أي حبسه ووقفه بمكفه بالكسر ويمكفه بالضم حكفاً . كما قال : وفسق الرجل يفسق بالضم ويفسق بالكسر أيضاً عن الأخفش فسقا وفسوقاً أي فجر . أما في (هبط) فقد قال الجوهري « هبط مبوطلاً نزل وهبطه هبطاً أي أنزله ، يعتمدى ولا يعتمدى » . فتدارك ذلك الرازي في مختار الصحاح فجعل الكسر لعين المضارع اللازم والمتعدي على السواء ، فقال : « هبط نزل وبابه جلس وهبطه أنزله وبابه ضرب ، يعتمدى ويلزم » وأهمّل الرازي رواية الضم في عين المضارع على ثبوت حكاية الضم في الآية . وتدارك ذلك الفيومي في مصباحه فقال : « هبط الماء ونحوه هبطاً من باب ضرب ونزل » فهو اذا بالكسر والمصدر على الهبط والهبوط ، اذا كان لازماً وأردف : « وفي لغة قليلة يهبط مبوطلاً من باب قعد » فخص اللازم بالضم في لغة قليلة ، أما الكسر فلها جميعاً ، اذ قال : « وهبطته أنزلته يعتمدى ولا يعتمدى » .

شرط مجيء الفعل على فعل يفعل بفتح العين فيهما

ذهب جمهرة النحاة الى أن ما جاء على فعل يفعل بفتح العين فيهما ، وهو ما أسماه (الباب الثالث) فشرطه أن تكون عينه أو لامه من حروف العلق ، هذا هو القياس ، وقد شد من ذلك أحرف معلومة . قال ابن خالويه في شرح المقصورة الدريدية ، على ما حكاه السيوطي في التزهر (٦٠/٢) : « قال ابن خالويه في شرح المقصورة : ليس في كلام العرب فعل يفعل بفتح الماضي والمستقبل ، الا اذا كان فيه أحد حروف العلق عيناً أو لاماً نحو سحر يسحر ، الا أبى يأبى » وأردف : « فان قيل أليس قد رويت لنا أنه جاء فعل يفعل بالفتح ، وليس فيه أحد حروف العلق عيناً أو لاماً ، في خمسة أحرف : عشى يمشى وقلبي يقلب وجبى يجبى وركن يركن ، فقل في ذلك خلاف ، وأبى يأبى لاخلاف بين النحويين فيه فلذلك خص بالذكر » .

ويفهم مما تقدم أن ما جاء على (فعل يفعل) بفتح الماضي والمستقبل ، لا بد أن تكون العين أو اللام فيه من حروف العلق ، الا أمثلة شذت . وقد أجمع النحويون على شذوذ مثال واحد هو (أبى يأبى) واختلفوا فيما بقي منها فأولوه .

وجاء في المخصص لابن سيده (١٢٥/١٤) : « وقد ذكر سيبويه أنه جاء حرف واحد على فعل يفعل بفتح العين هو أبى يأبى ، وليس عينه ولا لامه حرفاً من الستة ، وأردف » وقال بعض النحويين شبهوا الألف بالهمزة لأنها من مخرجها ، وهو شاذ ليس بأصل ، وزاد ابن السكيت عن أبي عمرو : ركن يركن . . . »

وقد جاز ابن جنى هذا المجاز فلم يمتد بشذوذ الأمثلة التي جاءت في الظاهر على غير القياس ، ذلك أنها لم تكن من أصل اللغة ، ولو بدت كذلك ، بل اتهم من قال بشذوذها بضعف النظر ، حين وقفوا من الأمثلة عند الظاهر . ولم يتجاوزوه الى أصولها الأولى . قال ابن جنى في باب (تركيب اللغات) من الخصائص (٣٧٩ / ١) : « اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواماً بضعف نظرهم ، وخفت الى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم ، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم وادعوا أنها موضوعة من أصل اللغة . » . وقد ذكرنا قبيل بشذوذه : قللى يقلى وسلى يسلى وعشى يمشى وجبى يجبى وركن يركن وقنط يقنط ، ومضى في تخريجها على الأصل فقال : (٣٨١ / ١) : « انهم قد قالوا قليت الرجل بالفتح وقلبيته بالكسر . فمن قال قليته بالفتح فانه يقول أقلية بالكسر . ومن قال قليت الرجل بالكسر قال أقله بالفتح ، وكذلك من قال سلوته بالفتح قال أسلوه بالضم ، ومن قال سليته بالكسر قال أسلاه بالفتح » وأردف : « ثم تلاقي أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا ، وهذا لغة هذا ، فأخذ كل منهما ممن صاحبه ما ضم الى لغته فتركب هناك لغة ثالثة . كان من يقول سلا بالفتح أخذ مضارع من يقول سلى بالكسر فصار في لغته سَلَى يسَلَى بالفتح فيهما . »

وهكذا حكى ابن جنى لمشى يمشى لغتين : عشا يمشو كسلا يسلو بفتح الماضي وضم المضارع وعشى يمشى بكسر الماضي وفتح المضارع ، فكان ثمة من قال عشى يمشى بالفتح فيهما .

أما جبى فقد حكى لماضيه المفتوح يجبى بالكسر ، ثم حمل جبى على قرأ وهذا تشبيهاً للآلاف بالهمزة لأنها من مخرجها ، كما حمل مضارعه على يقرأ فكان له جبى يجبى بالفتح فيهما ، وكذلك فعل في (أبى يابى) .

وأما ركن يركن فقد حكى فيه لغة كنصر ينصر وأخرى كعلم يعلم ، ثم أخذ مستقبل هذه وضمه الى ماضى تلك فكان منهما ركن يركن بالفتح فيهما .

وهكذا فعل في قنط يقنط اذ حكى فيه لغة على جلس يجلس وأخرى على تمعب يتمعب فكان منهما قنط يقنط بالفتح (٣٨١ / ١ - ٣٨٦) ، قال ابن جنى : « وكذلك حال قولهم قنط يقنط بالفتح فيهما ، إنما هما لغتان تداخلتا ، وذلك أن قنط يقنط بفتح الماضي وكسر المضارع لغة ، وقنط يقنط بكسر الماضي وفتح المضارع لغة أخرى ، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة ، فقال من قال قنط يقنط بالفتح فيهما ، ولم يقولوا قنط يقنط بالكسر فيهما ، لأن أخذاً الى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها الى لغته دون بعض » .

ثبت بما تقدم أن ما جاء على (فعل يفعل) بفتح العين فيهما ، لا بد أن تكون العين أو اللام فيه من حروف العلق ، وقد شذمن ذلك أحرف اجتهد النحاة في تاويلها وتخريجها . وقد جاء نحو من ذلك في أمالي ابن الشجري (أبو السعادات هبة الله بن علي

- ٥٤٢ هـ) • (ج ١ - ص / ١٧١ - ١٧٤) • ولكن هل يصح العكس في ذلك أي هل يشترط فيما كانت عينه أو لامه حرفاً من حروف العلق أن يجيء بالفتح على (فعل يفعل) بالفتح فيهما فيكون من الباب الثالث •

قياس مضارع ما جاء على فَعَل

إذا كان ثانيه أو ثالثه من حروف العلق

أقول إذا جعل الشرط في المسألة مجيء الفعل من الباب الثالث ، بفتح ماضيه ومستقبله ، كان المشروط مجيء العين أو اللام فيه من حروف العلق ، وليس يستلزم إذا ثبت المشروط ، وهو وجود حرف العلق ، أن يثبت الشرط ، وهو مجيء الفعل من الباب الثالث • فشرط قيام الصلاة ، فيما مثلوا ، وجود الوضوء ، ولا يستلزم وجود الوضوء قيام الصلاة • ولذا قيل أن مجيء ما كانت عينه ولامه من حروف العلق ، على (فعل) بفتح العين ، لا يستلزم أن يكون مضارعه على (يفعل) بفتح العين ، ولكن يكثر •

قال ابن سيده في المخصص (١٢٥ / ١٤) : « وقد يكون الآتي من فعل يفعل بفتح العين فيهما ، إذا كانت لامه أو عينه حرفاً من حروف العلق ، وليس هذا الموضع كلياً • بل قد يجيء مما عينه ولامه حرف من حروف العلق على القياس كثيراً » • فقول ابن سيده : قد يكون الآتي أي المضارع من فعل يفعل بفتح العين فيهما إذا كانت لامه أو عينه حرفاً من حروف العلق وليس هذا الموضع كلياً ، قوله هذا يعني أن مجيء حرف العلق في (فَعَل) المفتوح العين ، لأم أو عيناً ، لا يقتضي فتح العين في مضارعه باطراد • قال ابن سيده : « وبعض ذلك على الأصل على فَعَل يفعل بالكسر أو يفعل بالضم » • وقد ذكر مما جاء مضارعه على الكسر وكانت عينه أو لامه حرف علق (تحت ينعت وصهل يصهل ورجع يرجع) ومما جاء على الضم (قعد يقعد وشجب يشجب) ، وأردف : « وذلك كثير » • وذكر سيبويه الكثير مما جاءت عينه أو لامه من حروف العلق من (فَعَل) المفتوح العين ، وكان مضارعه بالكسر وبالضم (٢ / ٢٥٣) • وقول ابن سيده « وبعض ذلك على الأصل » يعني أن الأصل أن تباير حركة المضارع حركة الماضي ، فإذا اتفقت الحركتان كان ذلك لتقص • قال ابن جنى في تباير حركتي الماضي والمضارع في الأصل ، واتفاقهما حيناً : « فإن قلت فقد نجد في الثلاثي ما تكون حركة عينيه في الماضي والمضارع سواء ، وهو من باب فَعَل يفعل بالضم نحو كرم يكرم وظرف يظرف ، قيل على كل حال فإؤه في المضارع ساكنة ، وأما موافقة حركة عينيه فلأنه ضرب قائم في الثلاثي برأسه ، ألا تراه غير متعدد البتة • وأكثر باب فَعَل بالفتح وفعل بالكسر متعدد ، فلما جاء هذا مخالفاً لهما ، وهما أقوى وأكثر منه ، خولف بينهما وبينه ، فوفق بين حركة عينيه وخولف بين حركتي عينيهما » • وأردف : « إذا ثبت وجوب خلاف صيغة المضارع ، وجب أن يكون ما جاء من نحو سلى يسلى وقل يلقى بالفتح ، مما التفت فيه حركتا عينيه منظوراً في أمره - / ٣٨١ / الخصائص » • وقد ذكر ابن جنى نحواً من ذلك في كتابه (المنصف - ١٨٥ / ١) •

ولكن لم كان الغالب في مضارع ما جاء من (فَعَلَ) مفتوح العين ، مفتوح العين كماضيه ، اذا كانت عين الفعل أو لامة من حروف الحلق ؟ أقول قد اعتل بعضهم لذلك بثقل الضمة والكسرة ، الى ثقل حروف الحلق ، فتفادوا من الجمع بين الثقلين بإبدال الفتحة من أختيها وهي أخف الحركات ، جاء ذلك في تلخيص الأساس في شرح البناء لعلي بن عثمان (ص / ٢١) . وهو علي بن عثمان الأقسهري المتوفى (١٢٨٥ هـ) واعتل ابن جني لذلك بطله أخرى اذ قال في الخصائص (٥٣٥ / ١) : « ومن ذلك أيضاً قولهم فَعَلَ يفعل بفتح العين فيهما ، فيما عينه أو لامة حرف حلق نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ وسمر يسمر وقرع يقرع وسجل يسجل وسبح يسبح ، وذلك لأنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق ، لما كان موضعاً منه مخرج الألف التي منها الفتحة » .

□ حروف الحلق :

حروف الحلق ستة هي (الهمزة والهاء) و (الميم والحاء) و (اللين والغام) وقد ضم بعضهم اليها (الألف) ، كما فعل الشاطبي أبو القاسم (٥٩٠ هـ) فجعلها سبعة خلافاً للجمهور . ذلك أن الجمهور على أن الألف كما قال الجزري شمس الدين محمد ابن محمد (٨٣٣ هـ) مع أختيها الواو والياء ، إنما هي حروف الجوف الثلاثة اذا سكنت وسبقتها حركة مجانسة ، أي الفتح قبل الألف والضم قبل الواو والكسر قبل الياء .

وقد جاء في تلخيص الأساس لعلي بن عثمان : « وقيل سبعة سابها الألف لكن الجمهور لم يقل به » قال المرعشي ، رحمه الله ، في جهد المقل : « وقع في بعض الرسائل أقصى الحلق ينقسم الى ثلاثة مواضع يخرج من ثالثها الألف المدية ، أي ألف المد » قلت ما ذكر فيه من الأقسام صحيح ، لكن جعل الموضع الثالث مخرج الألف المدية مجاز ، وإنما هو مبدأ صوته ، والجمهور لما لم يقولوا بهذا المجاز ، بل جعلوا حروف المد جوف الحلق سلكت مسلكهم » ، وأردف : « وإنما سميت حروف الحلق لخروجهن من الحلق » فالأولان ، الهمزة والهاء ، يخرجان من أقصى الحلق أي أبعدهما من الفم ، وهو ما ولي الصدر ، والمتوسطان : الميم والحاء ، من وسط الحلق ، والآخران : اللين والغام من أدنى الحلق ، أي أقرب الى الفم ، وهو أولهما يلي الفم ، على ما في شرح الجزري - ص / ٢١ و ٢٢ .

قياس يفعل فيما جاء من الثلاثي مضاعفاً

ذهب كثير من الأئمة كوفيين وبصريين الى أن مضارع ما جاء من الثلاثي مضاعفاً انما يكون مضموم العين اذا كان الفعل متعدياً ، وبالكسر اذا كان لازماً ، خلافاً لما تقرره غالباً ، في غير المضاعف من الثلاثي . ومن ذلك ما قاله الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد ، شيخ الكوفة (٢٠٧ هـ) . فقد جاء في الصحاح (مادة شد) : « قال الفراء ما كان على فعلت من ذوات التضمين غير واقع ، أي غير متعمد ، فإن يفعل منه مكسور العين مثل

عفت أعف بالكسر، وما كان واقعا أي متمديا مثل وددت وددت فإن يفعل منه مضوم العين
إلا ثلاثة أحرف جاءت نادرة، وهي: شدة يشده بالضم ويشده بالكسر، وعلته يملته
ويملته من الملل وهو الشرب الثاني، ونم الحديث ينمه وينمه. قال فإن جاء مثل هذا
أيضا مما لم يسمعه فهو قليل وأصله الضم، وقد جاء حرف واحد بالكسر من غير أن يشركه
الضم، وهو حبه يحبه.

وهكذا جعل الفراء القياس في المضاعف من الثلاثي، أن يضم مضارعه إذا كان متمديا،
وإن يكسر إذا كان لازما. فإذا سمع من المتمدي ما كسرت عين مضارعه، فلا بد أن يكون
إلى جانبه ضم العين، كما هو الحال في شدة وعلته ونمته، ولم يأت بالكسر وحده إلا
حرف واحد شاذ، هو حبه يحبه.

وجاء في الصحاح: « يقال أحبه فهو محب، وحبه يحبه بالكسر فهو محبوب. وهذا
شاذ لأنه لا يأتي في المضاعف يفعل بالكسر إلا ويشركه يفعل بالضم إذا كان متمديا، ما خلا
هذا الحرف. » وفي المصباح: « وحبيته أحبه من باب ضرب والقياس أحبه بالضم لكنه
غير مستعمل. »

وقد حكى ابن قتيبة عن الفراء ما ذهب إليه (أذب الكاتب / ٤٧١) وذكر مما جاء
باللغتين من المتمدي ما ذكره وزاد: بت الشيء يبت بالضم ويبت بالكسر، كما ذكرنا ما جاء
باللغتين من اللازم، جد يجد ويجد، وشب الفرس يشب ويشب، وجم يجم ويجم وصد
يصد ويصد بمعنى ضج، وشح يشح ويشح، وقال: « وعن أبي زيد فحّت الألفى فتح
وتفتح. »

وهكذا جاء من المتمدي باللغتين ثلاثة أحرف حكاهما الفراء، كما تقدم، ورابع حكاه
ابن قتيبة عن سواء هو (بت) . وجاء باللغتين من اللازم خمسة أحرف هي (جد
وشب وجم وصد وشح) وزاد أبو زيد (فح) . فإذا سمع الكسر في المضاعف
المتمدي فالضم إلى جانبه لأنه القياس، أو سمع الضم في اللازم منه فالكسر إلى جانبه،
لأنه القياس أيضا. وحكى ابن السكيت في الإصلاح (٢٤٤ هـ) عن الفراء ما حكاه
الجوهرى وابن قتيبة وقد نحا هذا النحو المبرر أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥ هـ)
وهو شيخ البصرة، في كتابه الكامل (١٠٩٩/ص)، كما نحاه الفارسي أبو علي الحسن
(٣٧٧ هـ) في تذكرته، على ما حكاه السيوطي في مزمرة (٧١/٢).

وهكذا فعل ابن جنى أبو الفتح (٣٩٢ هـ) في الخصائص (٣٨٥/١)، كما فعله
المعري أبو العلاء أحمد بن عبدالله التنوخي (٤٤٩ هـ) في رسالة الفجران (ص/١٣٧)
- ط دار كرم دمشق -

وجرى هذا المجرى ابن الحاجب أبو عمرو عثمان (٦٤٦ هـ) في شافيته، وشارحو
هذه الشافية ومنهم رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦ هـ) في شرح الشافية (ص/
٥٢ و ٥٣).

ويمس ست هؤلاء جميعاً ابن عصفور علي بن مؤمن الحضرمي الاشبيلي (٦٦٣ هـ) في كتابه (المتع في التصريف / ١٧٤) . وقد تقدم أنه اخذ بقياس يفعل ويفعل بالكسر والضم في فعل المفتوح العين من الصحيح غير المضاعف ، سمع أم لم يسمع .

على أن ممن بسط القول في هذا الموضع ابن القوطية أبو بكر محمد الأندلسي (٣٦٧ هـ) في مقدمة كتابه (الأفعال) إذ قال : « والضم يستثقل في المضارع ، فما كان منه على فَمَلْ مفتوح العين متعدياً فإن مستقبله على يفعل بضم العين مثل : ردّه يردّه وشدّه يشدّه ، غير أفعال جاءت باللفتين : هرّه يهرّه ويهرّه : كرهه ، وعلّه بالشراب يعله ويعله ، وشده يشده ويشده ، وقال الفراء نمّ الحديث ينمّه وينمّه ، وبثّ الشيء يبتّه ويبتّه . وشد من ذلك حب الشيء يحبه بالكسر ، وأردف : « وقرأ المطاردي : فاتبعوني يحبكم الله - آل عمران / ٣١ » أي قرأ : يحبكم بكسر عين المضارع من (حبه) المضاعف الثلاثي . والقراءة المشهورة (يحبكم) بضم أوله من أحبه . ثم قال : « وما كان غير متعد فانه على يفعل بالكسر ، غير أفعال أتت باللفتين : شحّ يشحّ ويشحّ ، وجدّ في الأمر يجد ويجدّ ، وجمّ الفرس يجمّ ويجمّ ، وشبّ يشبّ ويشبّ ، وطحّت الأفيّ تفتح وتفتح ، وترتّ يده تترّ وتترّ ، وغلظت ، وطرّت المرأة تطرّ وتطرّ : تدللت في الشيء وفي المشلّ : أطرتي فانتك ناهلة ، وصدّ عني يصدّ ويصدّ ، وحدث المرأة تعدّ وتعدّ : إذا تركت الزينة ، وشدّ الشيء يشدّ ويشدّ ، ونسّ الشيء ينسّ وينسّ إذا ببسّ ، وشطّ الدار تشطّ وتشطّ : بعدت ، ودرّت الناقة وغيرها تدرّ وتدرّ » ثم استدرّك فقال : « وأما ذرّت الشمس وهبت الريح فانهما على يفعل بالضم ، إذ فيهما معنى التمتدي وشدّ منه أل يؤل بالضم : بَرَق ، وآل الرجل اليسلّ : رفع صوته ضارحاً » . وفي تأويل مجيء غير المتعدي من المضاعف حيناً بالضم ، والقياس فيه الكسر ، يقول الفيومي في مصباحه : « وأن كان متعدياً أو في حكم المتعدي فقياس المضارع الضم نحو يردّه ويمدّه ويذبّ عن قومه ويسدّ الخرق ، وذرّت الشمس تدرّ لأنه بمعنى أنارت غيرها ، وهبت الريح تهبّ ، ومدّ النهر إذا زاد يمدّ بالضم لأن معناه ارتفع فغطى مكاناً مرتفعاً منه » . يريد أن يقول : جاء يذبّ عن قومه بالضم لأنه بمعنى حصى المتعدي ، كما جاء مدّ النهر بالضم لأنه بمعنى غطى بفيضانه ضعفه .

ولكن ما علة جريان الثلاثي من المضاعف ، في مستقبله ، مجرى الضد من غير المضاعف ؟ قال ابن جني في الخصائص (٣٨٥ / ١) : « قليل انما جاء هذا في المضاعف لاعتلاله ، والممثل كثيراً ما يأتي مخالفاً للصحيح » .

وقد عرض الجوهري أبو نصر (٣٩٣ هـ) لهذا في صحاحه ، فحدّ ما جاء باللفتين من اللازم بسبعة أحرف ، ومن المتعدي بخمسة أحرف ، إذ أهفل مما ذكره ابن القوطية من اللازم (شدّ ونسّ وشطّ ودرّ وطرّ) لكنه زاد (علّ) ، كما أهفل مما ذكره من المتعدي (هرّ) ، لكنه زاد (رمّ) . ولم يذكر مما جاء على غير الأصل من المتعدي الا (حبّه) وقد ذكره في مادته ، ولم يذكر مما جاء على غير الأصل من اللازم ، خلافاً لابن القوطية .

* * *

على أن من الأئمة من لم يفرق بين مضاعف وغير مضاعف فقال بقلبية مجيء يفعل بالكسر والضم ، فيما كان ماضيه على (فَعَلَ) بفتح العين ، وإيثار الكسر فيه لغفته فيما لم يسمع بابه من المضارع .

قال ابن سيده في المخصص (١٢٣/١٤) : « وقال بعض النحويين إذا علم الماضي على فَعَلَ بالفتح ، ولم يعلم المستقبل على أي بناء هو فالوجه أن يجعل يفعل بالكسر ، وهذا أيضاً لما قد ثبت من أن الكسرة أخف من الضمة ، وقيل هما يستعملان فيما لا يعرف وحكي عن محمد بن يزيد وأحمد بن يحيى أنه يجوز فيه الوجهان في مستقبل فَعَلَ بالفتح ، في جميع الباب » .

ومضى ابن سيده يذكر ما اعتقب عليه المثالان من المضاعف وغير المضاعف ، فقال : فأما ما يعتقب عليه هذان المثالان من المضاعف نحو شدّ وشجّ وحلّ ونمّ ، فسأستقصيه في موضعه أن شاء الله تعالى ، وأشبه هذائي الكلام كثير جداً لكنني ذكرت منه عامة لئيدلك على أن المثاليين يكثران .. » . قال هذا ولم يفرق في المضاعف بين متعد وغير متعد . وجرى ابن سيده هذا المجرى في موضع آخر (المخصص - ١٥/٦٤-٦٨) ، فقال : « قد ذكرت اختلاف النحويين في هذا الفصل وما ذهبوا إليه ، وأذكر الآن شيئاً من المسموعات وأوجز في ذلك » . وأخذ يمدد ما جاء بالكسر والضم من المضاعف وغيره ، والمتعمد من ذلك وغير المتعمد .

القياس في مضارع أفعال المغالبة

إذا كان الفعل جارياً بين اثنين وغلب أحدهما فيه الآخر ، أحلت باب المغالبة فيه إلى باب نصر ، ولو كان في الأصل من غير هذا الباب فضممت عين مضارعه ، هذا هو الغالب . فانت تقول شاتمته فشتمته أشتمه بضم عين المضارع ، ما دام للمغالبة ، والشتم في الأصل من باب ضرب .

ويمكن النظر إلى القياس في أفعال المغالبة من جهتين :

الأولى : هل لك أن تقيس في كل فعل جاء على (فاعلته) فتأتي منه بفعلته أفعله من باب نصرته أنصره بالضم ، إذا أردت المغالبة ؟ أقول لا قياس في هذا فانت تقول نازعني فلان ولا تأتي منه بنزعته أنزعه من باب نصر للمغالبة ، قال سيبويه في الكتاب (٢٣٩/٢) : « وأعلم أن يفعل من هذا الباب ، باب المغالبة ، على مثال يخرج بالضم نحو هازني فعزّزته أهزّه ، وخاصمني فخصمته أخصمه ، وشاتمني فشتمته أشتمه ، بضم عين المضارع فيها .. وكذلك جميع ما كان من هذا الباب ، إلا ما كان من الياء مثل رميت وبعث ، وما كان من باب وعدّ ، فإن ذلك لا يكون إلا على أفعله بكسر عين المضارع ، لأنه لا يختلف ولا يجيء إلا على يفعل بكسر العين » ، وأردف : « وليس في كل شيء ويكون هذا ، ألا ترى أنك لا تقول نازعني فنزعته أنزعه ، أستفني عنها بقلبته وأشبهه ذلك » .

الثانية : هل ينبغي لكل فعل جاء على (فاعلته ففعلته أفعله) على سبيل المبالغة أن يكون (فعلته أفعله) فيه ، من باب نصر قياساً مطرداً ؟ أقول في ذلك مذاهب :

□ المذهب البصري :

أما البصريون فيقولون بضم عين المضارع في الصحيح من أفعال المغالبة مطلقاً ، ويجعلون هذا قياساً مطرداً . فإذا سُمع فيه غير الضم أوجبوا الضم فيه ، ما دام الفعل صحيحاً . قال السيوطي في المزهري (٢٥/٢) : « وشذ الكسر في قولهم خاصموني فخصمته أخصمه بكسر الصاد ، ولا يجيز البصريون فيه إلا الضم ، وهذا ما لم يكن المضارع واجب فيه الكسر فإنه يبقى على حاله في المغالبة ، نحو سائرني فسيرته أسيره ، وواعدني فوعدته أعيده ، ورأيتني فرميت أرميه » .

والبصريون يقولون بالضم ، ولو كانت عين المضارع أو لامه حرفاً حلقياً . قال السيوطي في المزهري (٢٥/٢) : « وأما فَعَلَ بفتح العين ، الصحيح ، إن كان للمغالبة ، فمذهب البصريين أن مضارعه بضم العين مطلق نحو كاتبني فكتبت أكتبه ، وعالمني فعلمته أعلمه ، وواضاني فوضاته أوضؤه » . فقد جاء بين المضارع فيها جميعاً مضمومة ، ولام الفعل في واضاني فوضاته أوضؤه ، من حروف الحلق .

□ مذهب الكسائي والجوهري وجماعة :

إذا كان البصريون قد رأوا ضم عين الفعل في المضارع ما دام للمغالبة ، مهما كان باباً في الأصل ، فقد ذهب الكسائي في هذا ، وهو شيخ الكوفية ، مذهباً آخر ، فقد علّق الضم الذي تستوجبه المغالبة على خلو الفعل من حرف حلقى عينا أو لاما ، فإذا كان الفعل حلقياً وجب الفتح في عين مضارعه . وقد أخذ على الكسائي في هذا أن حلقى الفعل لا يجب الفتح في عين مضارعه أصلاً ، كما تقدم ، ولو كثر فيه ذلك . فالفتح في عين المضارع يستلزم أن يكون الفعل حلقياً ، ولا عكس كما فصلناه . والكسائي ، حين أوجب الفتح في حلقى العين من أفعال المغالبة ، لم يلتزم فيه وحسب ، بل ألفى ما كان يستدعيه قياس المغالبة الذي أخذ به النحاة . فقد جاء في التاج (مادة شعر) : « شاعره فشعره يشمره بالفتح ، أي كان أشمر منه وغلبه ، قال شيخنا : وإطلاق المصنف في الماضي يدل على أن المضارع بالضم ككتب على قاعدته لأنه من باب المغالبة ، وهو الذي عليه الأكثر » . فصاحب التاج قد حكى (يشمره) الذي هو من أفعال المغالبة بالفتح ، كما فعل الجوهري ، لكنه أشار إلى أن المصنف ، أي صاحب القاموس ، قد جاء به بالضم ، كما هو شأن أفعال المغالبة . وقد حكاه أبو زيد بالضم كذلك . وأردف صاحب التاج : « وضبطه الجوهري بالفتح كمنع ذهاباً إلى قول الكسائي في أعمال الحلقى حتى في باب المغالبة » . وفي هذا ما يشير إلى أن الجوهري قد أخذ بمذهب الكسائي في أعمال الحلقى ، في باب المغالبة . قال السيوطي في المزهري (٢٥/٢) : « وجوز الكسائي في حلقى العين فتح عين مضارعه ، كحالها إذا لم يكن للمغالبة » والجمهور لم يوجب الفتح في حلقى العين في غير المغالبة ليوجبها في المغالبة .

وثمة (فاخره ففخره يفخره) ، وهو حلقى العين ، من أفعال المغالبة ، وقد جاء به القاموس بالضم ، وجاء بـ (يشمره) كذلك ، كما تقدم ، وكذلك حكاه اللسان والتاج ، أي (يفخره) بالضم . على حين جاء به الجوهري في صحاحه بالفتح . قال الجوهري : « فاخرت الرجل ففخرته أفره فخرأ اذا كنت أكرم منه » . وعلق الهوريني أبو الوفا على ذلك فقال : « قوله ففخرته أفره ، بفتح الفاء في الماضي والمضارع ، فان قلت قاعدة باب المغالبة أن المضارع الصحيح فيه ، يكون من باب نصر . قلت محل ذلك ما لم تكن عينه حرف حلق ، كما هنا ، والا كان بالفتح . » .

وجاء (خاصمه فخصمه يخصمه) بكسر عين مضارعه ، فعكاه الجوهري بالكسر ، ونفى منه الضم ، اذ قال : « وخاصمت فلاناً فخصمته أخصمه بالكسر ، ولا يقال بالضم ، وهو شاذ » ، وكذلك حكاه القاموس ، لكن أبا حيان الأندلسي قد أضاف الى الكسر الضم . فقد جاء في التاج : « خاصمه فخصمه يخصمه بالكسر ، من جذّ ضرب ، ولا يقال بالضم ، غلبه ، وهو شاذ مخالف للقياس والاستعمال . قال شيخنا : لكن حكى أبو حيان أنه يقال على القياس أيضاً بالضم » .

□ المختار في أفعال المغالبة :

والمختار في قياس الصحيح من أفعال المغالبة ، أن يؤخذ بالسمع أولاً ، فإذا سمع فيها غير الضم في عين المضارع أخذ به ، وأضيف اليه قياس المغالبة وهو الضم ، سواء أكان حلقى العين أم لم يكن ، وقد أخذ بهذا جماعة .

القياس في ما اعتلت من أفعال المغالبة

القياس في فعل المغالبة ، اذا اعتلت ، فاؤه (كرمذ) ، أو اعتلت عينه أو لامه بالياء (كباع ورمى) أن يبنى عين مضارعه على الكسر . تقول وأعدته فوعدته أعدّه ، وبأيمته فبعته أبيعّه ، ورأيمته فرميته أرميه ، بكسر عين المضارع فيها جميعاً . قال سيبويه في الكتاب (٢٣٩ / ٢) : « وتقول خاصمني فخصمته أخصمه بالضم ، وكذلك جميع ما كان من هذا الباب ، الا ما كان من الياء مثل رميت وبعث » . وما كان باب وعد ، فان ذلك لا يكون الا على أفعله بالكسر ، لأنه لا يختلف ولا يجيء الا على يفعل بالكسر . فاذا اعتلت عين المضارع أو لامه بالواو ، فانها تبنى على الضم كخاف وأصله خوف بفتح فكسر ، ورضي وأصله رضو بفتح فكسر ، قال الجوهري في الصحاح (مادة خصم) : « وأما ما كان من المعتل مثل وجدت وبعث ورمى وخشيت وسميت ، فان جميع ذلك يرد الى الكسر ، الا ذوات الواو فانها ترد الى الضم تقول راضيته فرضوته أرضوه وخافوني فخفته أخوفه » .

وقد جاء في أساس البلاغة للزمخشري : « وخايرته فخرته بالضم ، أي كنت خيراً منه » ، وهو خلاف ما يوجب ما تقدم من النص . فما اعتلت عينه بالياء من أفعال المغالبة ، بنيت

من مضارعه على الكسر . فالأصل أن تقول (خايرته فخرته بالكسر أخيره) لا (خوته أخوره) أي كنت خيراً منه ، وما أظن ما جام في أساس البلاغة إلا محرّفاً . وفي اللسان : « وخايرته فخرته بالكسر ، أي غلبته » .

شان الفعل في التعبير

الفعل ركن مهم في بناء الجملة الفعلية، وبعض أشكال الجملة الاسمية . وعلى ما للفعل من موقع رئيس في تأليف الجملة عامة وشدة اتصاله بالاسم ، فقد نزع النحاة إلى الاهتمام بالاسم خاصة ، وجعلوا الجملة الاسمية محل عنايتهم ومعور بحثهم ودراستهم ، وتولوا أمر الأعراب فيها برحب صدر وسعة ذرع ، دون الأعراب في الجملة الفعلية ، ذلك أن علم النحو لديهم كان هو الأعراب ، كما أشار إليه الزمخشري في (المفصل) . والأعراب يتناول في الجملة الاسمية جانبها غالباً ، المسند والمُسند إليه على السواء ، لتغير الآخر فيهما ، على حين لا يتناول في الجملة الفعلية إلا أحد جانبيها ، وهو المسند إليه ، أي الفاعل . أما المسند وهو الفعل فحكمه البناء في معظم أحواله ، فلا يتغير آخره بموامل الأعراب . وقد تركوا لعلم الصرف أمر تصريف الفعل ، في صيغه المختلفة ليعبر عن متباين دلالاته .

□ مذهب الجارم في الفعل والجملة الفعلية :

عند الشيخ علي الجارم ، رحمه الله ، إلى بحث الجملة الفعلية ، في مقال له ، في الجزء السابع من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، عام ١٩٥٣ للميلاد ، فقال : « تقتضي العقليّة العربيّة أن تكون الجملة الفعلية ، الأصل والغالب الكثير في التعبير ، لأنّ العربي جرت سليلته ودفعته فطرته إلى الاهتمام بالحدث ، في الأحوال العادية الكثيرة ، وهي التي لا يريد فيها أن ينبه السامع إلى الاهتمام بما وقع منه الحدث ، أو التي لا يهتم هو فيها بمن وقع منه الحدث ، فالأساس عنده في الإخبار أن يبدأ بالفعل فيقول : عدا الفرس ، ورعت الماشية ، وعاد المسافر . وقد يلتجئ العربي إلى الجملة الاسمية ، إذا كان المقصد إلى الفاعل ، وإلى الإسراع بإزالة الشك فيمن صدر منه الفعل ، فيبدأ بذكره أولاً ، قبل أن يذكر الفعل لكي يخصصه به أو لكي يبعد الشبهة عن السامع ، ويمنعه من أن يظن به الغلط أو التزديد » .

وقد كشف الاستاذ زكي الأرسوزي ، رحمه الله ، بعدسه ، في كتابه (المبقرية العربية في لسانها / ٢٢٧) عن نحو من هذا في شأن الفعل في اللسان العربي ، فقال : « إن اللسان العربي لسان بدئي ، نشأ مع يقظة الحياة على المعنى ، فسجل حركات الفعل ، في حين أن اللغات الأخرى حديثة ، وتحمل طابع المنطق فتهتم بالموضوع ، أي الفاعل الذي يبدأ الجملة عندهم » .

وعقب الدكتور إبراهيم السامرائي ، في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته) على ما ذهب إليه الجارم ، فقال : « أن الجارم مفتقر أن يشبّه هذا الرأي بالاستقراء الوافي الشافي ،

ليطلع علينا فيقول : ان الأساس عند العربي في الاخبار أن يبدأ بالفعل .. وأنى له أن يحقق هذا الاستقرار ، وكيف يتحقق وكلام العرب الماثور لا يظفر به انسان ، والذي ضاع من كلامهم أكثر / ٢٠٦ .

أقول قد جاء الجارم في كلامه هذا ، بطرف مما جاء به الامام عبد القاهر الجرجاني (٤٨١ هـ) ، في كتابه المعروف (دلائل الاعجاز) ، في تمييز الجملة الفعلية من الاسمية ، وقد استمد بعض الفاظه . كما سنسبغ القول فيه ، بعد .

وقول الجارم ان الجملة الفعلية ، هي الغالب الكثير في التعبير ، وان الأساس عند العربي في الاخبار أن يبدأ بالفعل ، يصح فيه الاستقرار ، اذا طال من كلام الفصحاء ، قدرا والياً من الأمثلة . وهذا ما عمد اليه الامام الجرجاني حين استقرأ أي التنزيل وكثيراً من شعر الأوائل ، فتبين له أن العرب انما تقدم الفاعل (في المعنى) اذا كان ثمة داع الى تقديمه ، كتبديد الشك أو دفع الانكار في ذهن السامع ، فتبداً بذكره وتوقفه أولاً ، فاذا لم يكن في الحديث ما يتطلب ذلك ، وهو الأكثر والأغلب ، فانها تبدأ بالفعل لتغبر السامع بحدث ابتدائي ، أي بخبر خلاصته المخاطب عنه وعن التردد فيه (دلائل الاعجاز / ٨٩) .

ولا شك ان الاستقرار اقصر سبيل للفحص عن ذلك والوصول الى الحكم فيه ، ولكنه ليس السبيل الوحيد ، في كل حال ، كما أراد السامرائي أن يقول ، اذ ثمة سبل أخرى ، ومنها النظر في حال (الفعل) وشأنه في اللغات التي أسموها بالسامية . فاذا كان الأرسوزي قد نحا نحو المثالية والمتصوفة في الامتداد الى شأن الفعل في اللسان العربي ، فقد دل البحث أن الفعل هو الركن الرئيس ، الشائع في التعبير ، في هذه اللغات ، كما أشار الى ذلك الدكتور اسرائيل ولفنسون في كتابه (تاريخ اللغات السامية) حين قال : « أما في اللغات السامية فالفعل هو كل شيء ، فمنه تتكون الجملة ، ولم يخضع للاسم والضمير ، بل نجد الضمير مسنداً الى الفعل ومرتبطة به ارتباطاً وثيقاً / ١٥ » . فالفعل هو الغالب في التعبير ، ومتى ارتبط الاسم الظاهر أو الضمير بالفعل ارتباطاً وثيقاً ، كان فاعلاً للفعل وكانت الجملة فعلية ، على أن صحة التعبير أن يقال : أسند الفعل الى الضمير أو الظاهر ، لا العكس . ولا يمنع شيوع استعمال الفعل في التعبير أن يخلو الكلام المفيد منه شيئاً ، على حين لا يخلو من الاسم البتة .

ولا يخفى أن الذي عنوه باللغات السامية اللغات الأكادية والآشورية والبابلية والكنعانية والآرامية .. وهي تعد أخوات للغة العربية ، بل هي لهجاتها الموهلة في القدم . ومن هذه اللغات : الأوغاريتية ، أو الكنعانية الشمالية التي كشفت حديثاً في رأس شمرة ، على بعد تسعة كيلو مترات من اللاذقية . وقد اعتدها عضو المجمع الفرنسي ، كلود شيفر ، أقدم مصدر للغة العربية ، وهي في حقيقة الأمر أقدم لغة ذات أبجدية ، إذ ترجع الى القرن الرابع عشر ، قبل الميلاد . والأوغاريتية تشبه العربية كل الشبه ، لا من

حيث الفاظها وحسب ، بل من حيث قواعد نحوها في الأداء والتعبير ، فهي ليست الا لهجة عربية قديمة ، عدا شبهها بالآشورية والبابلية والآرامية .

ومن هذه اللهجات لهجة قديمة داخلية تحدثت رقمها التي كشفت في موقع أومدينة ابلا من حضارة شامية زاهرة تمود الى الألف الثالث قبل الميلاد . وقد سطرت بخط سمسماري لا يتألف من حروف ، بل من رموز مقطعية ، وقد بسط القول فيها علماء في مقدمتهم العالم الايطالي جيوفاني بيتيناتو .

وقد كتبت الأكادية وفروعها بالكتابة المسمارية التصويرية والمقطعية أيضاً ، كما كتبت بها اللغة السومرية ، وليست السومرية هذه من أخوات العربية ، بل هي لغة قانسة برأسها ، ولو كانت حضارة السومريين سلفاً حضارياً للأكاديين خاصة ، بل أقدم سلف حضاري للعرب عامة . شأنها في ذلك شأن الحضارة المصرية القديمة . على أن من العلماء من قال حديثاً بتقارب اللغتين السومرية والأكادية وانهما ذواتا أصول واحدة وقد أثبتت الاكتشاف الأثرية أن بلاد الشام مهد حضاري تلاقحت به ثقافات لم تغف فيها الملامح الوحيدة ، وهي تؤلف وبلاد الرافدين جزءاً من وحدة جغرافية ، هي بلاد العرب جميعاً . وأثمن ما حملته حضارتها أبجدية الكتابة والوحداية في الدين والمقيدة .

الاستثناس بأصول ما أسمي باللغات السامية في تبين أصول العربية

وليس الاستثناس بأصول هذه اللغات للكشف عن بعض أصول اللغة العربية بدءاً ، في هذا الباب ، فقد شاع في لغة طيء وبني العارث من كعب وأزد شنودة ، اسناد الفعل الى الضمير والى الظاهر معاً ، وقد أسموا هذا لغة (أسروا النجوى الذين ظلموا) أو لغة (أكلوني البراغيث) . وقد عمد النحاة الى تأويل ما جاء من ذلك بابدال الظاهر من الضمير ، أو رفع الظاهر على أنه مبتدأ مؤخر ، أو أن ما يتصل بالفعل حروف تدل على التثنية والجمع ، لا ضمائر ، وهو الأكثر .

ومما جاء من ذلك في التنزيل قوله تعالى : « وأسروا النجوى الذين ظلموا - الأنبياء ٣/ » ، وقوله تعالى : « ثم عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ - المائدة ٧٢ » . ومنه الحديث الشريف : « يتماقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ، والحديث الشريف : « من كنَّ له ثلاث بنات يؤويهن ويرحمهن ويكفلهن ، وجبت له الجنة البتة » . قال الامام أبو البقاء العكبري في كتابه (اعراب الحديث النبوي) : « وقع في هذه الرواية : كنَّ بتشديد النون ، والوجه : من كان له أو كانت له . والوجه من الرواية المشهورة : أنه جعل النون علامة مجردة للجمع ، وليست اسماً مضمراً - ١٣٧/١٣٨ » . وقد جاء نحو من ذلك أيضاً في الشمر الجاهلي والأموي والمباسي .

ويمكن القول : ان اسناد الفعل على الوجه المذكور ، قد شاع كذلك في بعض اللغات السامية ، ومنها اللغة الآرامية . فانظر الى ما جاء في كتاب (الآثار الآرامية في لغة الموصل العامة) للدكتور داود الحلبي الموصل . قال الأستاذ داود الموصل : « ومن الآثار



النحوية في القواعد العربية أن الفعل إذا تقدم الفاعل لا يطابقه في الجمع والتثنية، بل يبقى على المراده . أما في الآرامية فيطابقه في الأفراد والجمع . وقد تابعت العامة القاعدة في الآرامية فهي تقول : راحوا اخوتي ، وكان الأجدر أن يقال : راح اخوتي » ، وأردف : « أن هذا النوع من تأثير الآرامية وقع في القديم للمعرب المحتكين بالأقوام الآرامية كمعرب الحيرة ، وشمالى الحجاز ، وعرفته النحاة وسمته لغة أكلوني البراهيث ه » ، وواقع الأمر أن مساكن طيء كانت في وسط نجد ، وبني الحارث في نجران من اليمن ، والقبيلتان من أشهر القبائل اليمنية ، وكان لهما شأن في التجارة ، بشمال بلاد العرب .

وقد فعل مثل ذلك وسبق إليه الدكتور فيليب حتى ، في كتاب (اللغات السامية المحكية في سورية ولبنان / ١٩٢٢ » إذ أشار إلى ما في السريانية من اسناد الفعل إلى فاعلين مضممر وظاهر ، والسريانية ، كما لا يخفى لهجة من لهجات الآرامية الشرقية .

وكل ما يرد من التعميب على كلام الأستاذ داود الحلبي والأستاذ فيليب حتى ، أنه لا يشترط فيما تشابه من الأصول في لغتين ساميتين ، أن تكون احدهما قد حكته عن الأخرى ، ما لم يثبت ذلك بدليل علمي تاريخي ، فقد يتفق أن يكون هذا الأسلوب من اسناد الفعل إلى المضممر والظاهر مما ، شائعاً في طور من أطوار العربية ، ثم تحولت عنه في ارتقائها ، وبقيت منه نماذج تدل على ما كان عليه حالها في اسناد الفعل ، في ذلك الطور الفاهر . وقد بدت هذه اللفة في أشعار اليمنيين ، وفي شيء من أشعار المضريين ، ولو أنها ندرت في لغات سائر العرب .

مركز تحقيق كامبوير علوم راسدي
* * *

هذا ما رأيت أن أعرض له في الكلام على الفعل تعريفه وأقسامه وأبوابه وشأنه في التعبير ، وقد تذرعت بذلك ليكون وصلتي إلى بسط القول في قسمة الجملة إلى فعلية واسمية وإلى ما تشعب عن هذه القسمة من وجوه الرأي في السكون إليها والوثوق بصحتها ، أو الشك في سدادها والمزوف عنها وردّها ، ومن الله المون .

* * *